

**آراء النحاة في منع تقدم المبتدأ
على الخبر - دراسة نحوية -**

**Grammarians opinions on
preventing the subject from
taking precedence over the
predicate -a grammatical study**

م.م أنوار إبراهيم خلف

دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية / ثانوية مزدلفة

Anwarabrahym777@gmail.com



المخلص

يتناول البحث المواطن التي يمنع فيها تقدم المبتدأ على الخبر والوقوف على أرجح آراء لمنع تقدم المبتدأ على الخبر، ومن حالات التي يمنع فيها تقدم المبتدأ عند النحاة، أن يكون المبتدأ نكرة ولا سوغ الى تقديم الخبر، أن يكون الخبر من الفاظ الصدارة، أن يكون في المبتدأ ضمير عائد على الخبر، أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ، أن يستعمل في مثل، وقد سعت الباحثة إلى إظهار آراء النحاة لمنع تقدم المبتدأ على الخبر. الكلمات المفتاحية (خلاف، نحو، فعل، حرف).

Abstract

The research deals with the situations in which the subject is prohibited from coming before the predicate and standing on the most likely opinions to prevent the subject from coming before the predicate, and among the situations in which the subject is prohibited according to grammarians, is that the subject is indefinite and there is no justification for bringing the predicate forward, that the predicate is one of the words of the beginning, that the subject has a pronoun referring back to the predicate, that the predicate is confined to the subject, that it is used in an example, and the researcher sought to show the opinions of grammarians to prevent the subject from coming before the predicate.

Keywords (disagreement, grammar, verb, letter)



مقدمة

أحمد الله تعالى واستعينه واستغفره، والصلاة والسلام على نبي الهدى وإمام المتقين نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى اله واصحابه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

إن اللغة العربية تعتبر من اللغات الإنسانية الراقية لدقة تعبيرها وإتساع معانيها ووفرة مفرداتها، اللغة تمنح الانسان القدرة على التعبير عما في نفسه بلغة فصيحة؛ فإن التقديم والتأخير من مباحث اللغة العربية الدقيقة، ومن ذلك فالتقديم والتأخير يصيب الجملة العربية فتخالف ترتيبها الاصلي في تركيب فيتقدم ما الاصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الاصل فيه أن يتقدم، فيتقدم الخبر على المبتدأ لغرض يقتضيه المقام فإن هدف الدراسة هو الوقوف على ارجح آراء لمنع تقدم المبتدأ على الخبر، إذا عُرِضت أبرز الآراء النحوية في تعليل منع تقدم المبتدأ على الخبر. وأنسبها إلى أصحابها عبر تعاقب العصور عليهم، إرتأت الباحثة أن تكتب آراء النحاة في هذه المسألة . واخترت عنوان هذا البحث «آراء النحاة في منع تقديم المبتدأ على الخبر» دراسة نحوية، وقسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي :

المقدمة: تضم على أهمية البحث وأسباب اختياره المنهج الذي سار عليه والخطة التي قام عليها

المبحث الأول: بعض حالات تقدم الخبر على المبتدأ منها:

المطلب الأول: كون المبتدأ نكرة وليس لها مسوغ إلا تقديم الخبر

المطلب الثاني: كون الخبر من الفاظ الصدارة

المطلب الثالث: أن يكون في المبتدأ ضمير عائد على الخبر

المطلب الرابع: كون الخبر محصوراً في المبتدأ

المبحث الثاني: يشتمل على مسألة واحدة :

١- المطلب الأول: أن يتقدم الخبر على المبتدأ في « مثل »

الخاتمة: تضم على أهم النتائج والتوصيات :

وبعد فأسأل الله عز وجل _ أن يسر هذا العمل وأن ينفع به طلاب العربية الباحثين في أسرارها، إنه

سميع مجيب

المبحث الأول بعض حالات تقديم الخبر على المبتدأ

المطلب الأول كون المبتدأ نكرة وليس مسوغ الى تقديم الخبر

قال سيبويه (١٨٠هـ) الى أن علة منع تقدم المبتدأ النكرة على الخبر شبه جملة هي أن الجملة أكثر إفادة من النكرة، بقوله: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة»^(١) ومرة أخرى رأى سيبويه (١٨٠هـ): لا يجوز أن تبدأ باسم ما لم يكن للاسم فيه معنى مكروه، فمثلاً: ب الحمد لله، قال: يحل محل نطق أحمد الله: بقوله «لم يجوز الابتداء الا أن تكون نكرة فيه معنى المنصوب، مثل: ب (الحمد لله)، وقال: وهو بدل من اللفظ (أحمد الله)، أو أن تكون نكرة محصورة مثل: (شيء ما جاء بك)، فانه يحسن وان لم يكن على فعل مضمر؛ لان فيه معنى ما جاء بك الا شيء»^(٢) قال سيبويه (١٨٠هـ) إمكانية الابتداء لفظياً بالاعرف وتاخير الانكر، ولو كان هو المبتدأ في المعنى والاعراب وذلك للخروج من اللبس، إذ يقول «ولا يبدأ بما فيه اللبس، وهو نكرة»^(٣) وعند ابن السراج (٣١٦هـ): لا تبدأ بشيء واحد خالص، لأنه لا ينفع، وما لا ينفع فيه لا معنى له «عدم الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لانه لا فائدة فيه، ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، لو قلت: رجل قائم او رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة المبتدأ نكرة مفردة الا في النفي خاصة، فان الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها مثل: (ما احد في الدار) او النكرة الموصوفة»^(٤)

ومره أخرى كما وافق ابن يعيش البصريين (٦٤٣هـ): «ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك: (تيمي أنا)، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكره والخبر ظرفاً وذلك قولك: (في الدار رجل)»^(٥) وكما ورد في كتاب شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ) الى ان منع تقدم المبتدأ النكرة عندما يكون الخبر شبه جملة دفع اختلاط الخبر بالصفة، فيتقدم الخبر يستبعد احتمال الصفة ويحصر المعنى بالاخبار: «في قولك

(١) الكتاب لسيبويه: ٤٧/١ ط ١

(٢) الكتاب لسيبويه ٤٨/١

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٤٨/١

(٤) - الاصول في النحو ٥٩/١

(٥) شرح المفصل للزمخشري: ٢٣٤/١



(لك مال) و (تحتك بباط) إنما التزم تقدم الخبر هناك خوفا من التباس الخبر بالصفة^(١)
والى ذلك ذهب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: « ولا يبتدأ الا ان حصلت فائدة؛ كأن يخبر عنها بمختص
مقدم او مجرور^(٢)»

وقال السيوطي في كتابه همع الهوامع: ((يجوز أن يتقدم المبتدأ النكرة على الخبر شبه جملة إن كان يفيد
الدعاء))^(٣)

انكر العنزي تقديم الخبر بقوله: « جواز التقديم، وذلك اذا لم يكن التباس وقامت مرتبة على التقديم،
مثل: «في الدار زيد»، اي ، شبه الجملة لا يكون خبرا وهنا جاءت «في الدار»، شبه جملة .^(٤)

المطلب الثاني إن يكون الخبر من ألفاظ الصدارة

أوعز سيبويه (١٨٠هـ) في تقديم الخبر على المبتدأ بقوله: « وهذا لا يكون إلا مبدوءا به قبل الاسم؛ لأنها
من حروف الاستفهام^(٥)»

وجب البصري (٥١٦هـ) تقدم الخبر، بقوله: « وقدّم الأخبار إذ تستفهم مثل: اين الكريم المنعم^(٦)»
اتفق الزمخشري (٥٣٨هـ) والبصري على أن المسند لا يجوز قبل الموضوع كما تقول (التميمي أنا). يصر
على عرضها عندما يكون الموضوع إنكار والمسند حالة، فكما تقول: «يوجد رجل في البيت»، وخاصتهم:
«أين زيد؟» «كيف عمر؟»^(٧)

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ) فالصدارة مبدؤها المعنى، ولما كان لبعض الالفاظ اثر جوهري في المعنى
الجملة اقتضت الافادة تقدمها، بل تصدير الجملة بها، بقوله: « إن الاستفهام له صدر من قبيل أنه حرف
دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر الى الاستخبار فوجب أن يكون متقدما عليها، ليفيد ذلك المعنى

(١) ينظر: شرح المفصل للزمخشري: ٢٣٧/١، ينظر: شرح الاشموني ٢٨٨

(٢) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٢٠٢/١

(٣) همع الهوامع لسيوطي: ٣٤/٢

(٤) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٦٨/١

(٥) - كتاب لسيبويه ١٢٨/١، مجيب الندا في شرح قطر الندى ٢٣٥، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٦٠،

وشرح ابن عقيل ١٩٨/١-٢٠٣

(٦) كتاب ملحّة الاعراب للبصري: ٢٦/١

(٧) المفصل في صنعه الاعراب: ٤٤/١



فيها، كما كانت (ما) النافية كذلك حيث دخلت على جملة ايجابية فنقلت معناها الى السلب»^(١)

وذكر ابن الحاجب (٦٤٦هـ): «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً فمرتبه الصدر، كحروف النفي وحروف الاستفهام وحروف التنبيه... واما الافعال، كافعال القلوب والافعال الناقصة، فانها وان اثرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال»^(٢)

إلا أن ابن هشام (ت ٧٦١هـ) قسم في هذه المسألة؛ فقال: «وقد يتقدم الخبر على المبتدأ مثل: (في الدار عمر) (أين عمر)، وقد يتقدم الخبر من المبتدأ جوازا أو وجوبا، فالمثال الاول يجوز: (في الدار عمر) والثاني، مثل: (في الدار رجل)، (أين عمر) وإنما وجب في ذلك التقديم؛ لان تاخيره في المثال الاول ليقضي التباس الخبر بالصفة فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حثيث فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم وفي الثاني إخراج ما له صدر الكلام وهو الاستفهام»^(٣)

قال السيوطي في كتاب همع الهوامع (٩١١هـ) يمنع تقدم المبتدأ على الخبر، إذا كان الخبر: «واجب التصدير كالاستفهام، مثل: أين زيد؟، وكيف عمرو؟، والمضاف اليه، مثل: صبح اي يوم السفر؟»^(٤)

اشار السيوطي الى تقديم الخبر على المبتدأ عندما يكون: «(كم) الخبرية، او مضافا اليها، مثل: كم درهم مالك. وصاحب كم غلام انت»^(٥)

اختلف النحاة في (كم الخبرية) في حقها الصدارة، الا ان حقها بالصدارة ارجح، وهو رأي البصريين^(٦)

المطلب الثالث

كون المبتدأ ضمير عائد على الخبر

ذكر المبرد (٢٨٥هـ): في قول: (ضرب غلامه زيد)؛ لان الغلام في المعنى المؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت (ضرب غلامه زيدا) كان محالا لان الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع»^(٧)

(١) شرح المفصل للزمخشري: ط ١٥٥/٨

(٢) شرح الرضي على الكافية: الاستر باذي: ط ٣٣٦/٢٤

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢٤/١

(٤) كتاب همع الهوامع لسيوطي: ٣٥/٢

(٥) همع الهوامع للسيوطي ٣٥/٢

(٦) ينظر: الشنقيطي الصدارة في النحو العربي ٢٥٨، ٢٥٩

(٧) المقتضب للمبرد: ١٠٢/٤



وعلق ابن السراج (٣١٦هـ) في هذه المسألة في جميع أحوالها لم تقدم فيها مضمير على مظهر، إنما جئت بالمضمير بعد المظهر، فلو قدمت فقلت: «ضرب غلامه زيداً» تريد: ضرب زيداً غلامه لم يجز؛ لأنك قدمت المضمير على الظاهر في اللفظ؛ لأن الفاعل أن يكون قبل المفعول»^(١)

ومرة أخرى أشار ابن السراج (٣١٦هـ) إلى منع تقدم الفاعل على المفعول بقوله: «ضرب غلامه زيد»؛ لأن الغلام في المعنى مؤخرًا، والفاعل قبل المفعول ولكن لو قلت: ضرب غلامه زيداً، لم يجز لأن الغلام فاعل وهو في موضعه، فلا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع»^(٢)

وخالف ابن جني (٣٩٢هـ) الجمهور بقوله: «يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل كأنه أيضًا هو الأصل»^(٣)

وضح ابن هشام (٥٧٦هـ) إلى أنه لا يجوز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول به، وعليه لا يجوز «نحو: «زان نوره الشجر» لا في نثر ولا في شعر» لئلا يؤدي إلى الاضمار قبل الذكر، لأن الضمير هنا يعود إلى المتأخر لفظاً ورتبة»^(٤)

قال السيوطي في يمنع تقدم المبتدأ إن لابس ضمير عائد على الخبر، وعلل ذلك بالاحتراز من عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة «مشتمل على ضمير ملابسه نحو في الدار صاحبها إذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة»^(٥)

أخذ النحاة هذه المسألة بكثرة في ترتيب الفاعل والمفعول به، لذا يمكن هنا نستنجد ببحث منع تقدم الفاعل على المفعول به للسبب ذاته، إذ إن مسألة عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة مسألة تدخل في الجملتين الاسمية والفعلية؛ إذ يمنع تقدم الفاعل على المفعول إن اتصل به ضمير يعود المفعول

أشار ابن عقيل إلى تقديم المفعول، بقوله: «تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر ف ربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر وهو الفاعل وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول لأن الأصل في الفاعل أن

(١) الاصول في النحو لابن السراج: ٢/٢٣٨

(٢) - الاصول في النحو لابن السراج ١/٨٧

(٣) الحصائص لابن جني: ١/٢٩٩

(٤) اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢/١١٠

(٥) همع الهوامع للسيوطي: ٢/٣٦، ينظر: شرح جمل زجاجي ١/٣٦٠، ينظر: اوضح المسالك ١/١٥١



يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً»^(١).

وبالرجوع الى الجملة الاسمية منع تقدم المبتدأ على الخبر في هذه المسألة، كانت صيانتها واجبة، وعليه ارتقت حالة تقديم الخبر على المبتدأ من الاولوية الى الوجوب، عملاً بالقاعدة الاصولية «ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب»، بوجوب الشيء يصبح نقيضه ممنوعاً؛ وعليه بوجوب تقدم الخبر يصبح تقديم المبتدأ ممنوعاً.^(٢)

المطلب الرابع

إن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ

ذكر سيبويه (١٨٠هـ) عندما يكون المبتدأ محصور بالخبر، ولكنك ادخلت (الا) لتوجب الافعال لهذه الاسماء ولتنفى ما سواها، بقوله: «ما مررتُ بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت إلا لتجعل زيدا خيرا من جميع من مررت به.»^(٣)

وما سبق يتضمنه قول المبرد (٢٨٥هـ) بقوله: «إذا قلت جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره فاذا قلت ما جاءني إلا زيد نفيت المجيء كله إلا مجيئه»^(٤)

وضح ابن عقيل (٧٦٩هـ) الحصر يكون في المؤخر، إذا كان الخبر محصوراً في المبتدأ يتبدل الحكم فيصبح تقديم الخبر ممنوعاً، بقوله

أن يكون المبتدأ محصوراً نحو إنما في الدار زيد وما في الدار إلا زيد ومثله ما لنا إلا اتباع أحمد. وفي المعنى نفسه اشار السيوطي (٩١١هـ) من اسباب منع تقدم المبتدأ ان يكون الخبر «مسنداً الى مقرون باداة حصر لئلا يلتبس، مثل: ما في الدار الا زيد، وانما في الدار زيد»^(٥)

(١) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ١٠٥/٢

(٢) العدة في اصول الفقه للقاضي ابو يعلى ط ٢/٢: ٤١٩

(٣) الكتاب سيبويه: ٣٤٢/٢

(٤) المقتضب للمبرد: ٣٨٩/٤

(٥) - همع الهوامع للسيوطي: ٣٦/٢، وينظر: ابن عقيل: ٢٤٣/١، وينظر: النحو الوافي: ٥٠٢/١



المبحث الثاني يشتمل على مسألة واحدة :

- المطلب الأول: تقديم الخبر على المبتدأ في بعض الامثال.

١- إن يتقدم الخبر على المبتدأ في «مثل».

اوعز ابو الاحيان الاندلسي (٧٤٥هـ) إلى أن جواز تقديم الخبر بلا خلاف، بقوله « فإن وليتها أما جاز التقديم بلا خلاف مستعملاً مقدماً في مثل نحو: في كل واد بنو سعد»^(١)
إن استعمال المبتدأ في مثل، لسبب الامثال لا تغير، مثل: « في كل واد بنو سعد » ليس من باب منع تاخره وإنما من باب الجواز إذ يؤدي خدمة للمعنى المراد ولا لبس معه وهذا مما يجوز به مخالفة الاصل على قول ابن مالك: ^(٢)

والاصل في الاخبار ان توخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضرر^(٣)
وما سبق يتضمنه قول ابو حيان الاندلسي « يكون قد استعمل متقدماً في مثل نحو قولهم « في كل واد بنو سعد»^(٤)

الخاتمة

- الكلمات التي لها الصدارة استحقت ذلك، لان لها تأثيراً أساسياً على معنى الجملة؛ فقد تجعل الجملة الخبرية إنشائية و الجمل المثبتة منفية.
- يتقدم الخبر شبه جملة على المبتدأ النكرة، لما في شبه الجملة من معاني كثيرة أكثر من النكرة، جعل السياق يرفع إلى البدء بما هو أكثر إفادة .
- في المبتدأ ضمير عائد على الخبر، ويحظر في وقت مبكر لتجنب الالتباس، فكانت مخالفة أصل الترتيب احترازاً من اللبس في المعاني.
- عندما يكون الخبر محصوراً في المبتدأ يجب تقدمه ويمنع تقدم الخبر عليه، تحقيقاً للمعنى المراد

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١١٠٧/٣

(٢) ينظر: الهمع الهوامع للسيوطي: ٣٥/٢

(٣) ينظر: ابن عقيل: ٢٢٧/١

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٣٥١/٣



المصادر والمراجع

القران الكريم

- _ ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٩٩م، الناشر: دار التراث، القاهرة .
- _ ابن السراج، ابو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، الاصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين، ١٩٩٦م، ط٣، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت .
- _ ابن جني، ابو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، الناشر: طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة .
- _ ابن يعيش، موفق الدين ابو البقاء (٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تقديم اميل بديع يعقوب، ٢٠٠١م، ط١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت .
- _ سيويه، عمرو بن عثمان (١٨٨م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (١٩٨٨م)، ط٣، الناشر: مكتبة الخانجي، بيروت .
- _ المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ١٩٧٩م، ط٢ .
- _ الشنقيطي، عبد الرحمن ١٤١٧هـ، الصدارة في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، مكة المكرمة .
- _ عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة .
- _ علي بن محمد بن عيسى، (٩٠٠هـ) شرح الاشموني على الفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت .
- _ عبد الله بن يوسف بن احمد (٧٦١هـ)، اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة .
- _ ابو حيان محمد (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- _ ابو القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ)، المفصل في صناعة الاعراب، المحقق: د. علي ابو ملحم، الناشر:



مكتبة الهلال بيروت .

_ عبد الله بن يوسف العنزى، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، الناشر: مؤسسة الريان بيروت .

_ عباس حسن (١٣٩٨ هـ)، الطبعة ١٥، الناشر: دار المعارف

_ لمحمد بن الحسن الاستربادي (٦٨٨ هـ)، شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر .

_ عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية مصر .

_ القاسم البصري (٥١٦ هـ)، ملحة الاعراب، الناشر: دار السلام القاهرة مصر .

_ كمال الدين الانباري (٥٧٧ هـ)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، الناشر: مكتبة العصرية

Sources and References

The Holy Quran

_ Ibn Aqil, Abdullah Baha' al-Din (769 AH), Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah,

Investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 1999 AD, Publisher: Dar al-Turath, Cairo.

_ Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sirri ibn Sahl al-Nahwi (d. 316 AH), Principles of Grammar, investigation: Abdul Hussein, 1996 AD, 3rd ed., Publisher: Al-Risalah Foundation, Beirut.

_ Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman (392 AH), Characteristics, investigation: Muhammad al-Najjar, Publisher: Egyptian Book House Edition, Cairo.

_ Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Abu al-Baqa (643 AH), Al-Mufasssal explanation of Al-Zamakhshari, introduction by Emile Badi' Ya'qub, 2001 AD, 1st edition, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.

_ Sibawayh, Amr ibn Uthman (188 AD), The Book, edited by: Abdul Salam Haroun, (1988 AD), 3rd edition, publisher: Al-Khanji Library, Beirut.

_ Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid (285 AD), Al-Muqtabas,



edited by: Muhammad Abdul Khaliq Udaymah, 1979 AD, 2nd edition.

_ Al-Shanqeeti, Abdul Rahman 1417 AH, Leadership in Arabic Grammar, Master's thesis, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.

_ Abdullah bin Youssef (761 AH), Explanation of Qatar Al-Nada and Bal Al-Sada, Investigator: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Publisher: Cairo.

_ Ali bin Muhammad bin Issa, (900 AH), Ashmouni's Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.

_ Abdullah bin Youssef bin Ahmed (761 AH), The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah, Investigator: Youssef Sheikh Muhammad Al-Baqaei, Publisher: Dar Al-Fikr Printing House.

_ Abu Hayyan Muhammad (745 AH), Irtishaf Al-Darb min Lisan Al-Arab, Investigation: Rajab Othman Muhammad, Publisher: Al-Khanji Library, Cairo.

_ Abu Al-Qasim Al-Zamakhshari (538 AH), Al-Mufasssal fi Sana'at Al-I'rab, Investigator: Dr. Ali Abu Malham, Publisher: Al-Hilal Library, Beirut.

_ Abdullah bin Youssef Al-Anzi, Al-Minhaj Al-Mukhtasar fi Ilm Al-Nahw wa Al-Morph, Publisher: Al-Rayyan Foundation, Beirut.

_ Abbas Hassan (1398 AH), 15th edition, publisher: Dar Al-Maaref

_ By Muhammad bin Al-Hassan Al-Istrabadi (688 AH), Al-Ridha's explanation of Al-Kafiya, corrected and commented by: Youssef Hassan Omar.

_ Abdul Rahman Al-Suyuti (911 AH), Huma Al-Hawame' in explanation of Jami' Al-Jawame', researcher: Abdul Hamid Handawi, publisher: Al-Tawfiqiya Library, Egypt.

_ Al-Qasim Al-Basri (516 AH), Melhat Al-A'rab, publisher: Dar Al-Salam, Cairo, Egypt.

_ Kamal Al-Din Al-Anbari (577 AH), Al-Insaf in the issues of disagreement between grammarians, publisher: Al-Asriya Library